

يتم تسيير الموانئ بأنماط مختلفة باختلاف درجة استقلالها عن الدولة. فبعد أن أسندت للمؤسسات المينائية الجزائرية الوظيفة الإدارية واحتكار النشاطات التجارية فيها جاء تعديل القانون البحري لسنة 1998 بنظرة جديدة لقطاع الموانئ ارفع مستوى أدائها، حيث قام بالمصن بين المهام الإدارية ومهام الخدمة العمومية من جهة، وبين النشاطات التجارية من جهة أخرى وذلك عبر إنشاء السلطات المينائية الثلاث بموجب المرسوم 199/99 المتضمن تحديد القانون الأساسي النموذجي للسلطة المينائية، وإلغاء احتكار النشاطات التجارية الممارسة في الموانئ من قبل المؤسسات المينائية، إلا أن عدم تفعيلها تطبيقيا أو تفعيلها في ظل المعطيات القانونية السارية يطرح مسائل أو بالأحرى إشكالات قانونية عدة في نطاق الإطار القانوني لمهام الموانئ.

إشكالية الملتقى

بالنظر إلى وزن الموانئ- إن كان على المستوى الدولي أو الوطني-، وحجم العمليات أو النشاطات الدائرة فيها، والتي لابد وأن تكون مؤطرة بشكل دقيق يسمح لها بأداء مهماتها وفقا لضوابط تناسب مع خصوصياتها، وغيرها من المعطيات التي تجعل من مسألة البحث عن الإطار القانوني للمهام أو النشاطات التي تباشرها الموانئ البحرية سواء المتعلقة منها بالخدمة العامة أو النشاطات التجارية- من المسائل الجديدة. هذه الاعتبارات تقتضي معالجة الموضوع من خلال البحث عن السبل القانونية الفعالة لإدارة الموانئ من خلال الإشكالية التالية: فيما تتمثل الضوابط القانونية لتسيير واستغلال الموانئ البحرية وإدارتها؟



أهمية الملتقى

تعتبر الموانئ عصب الاقتصاد منذ القدم، بالنظر لدورها المهم كمنفذ للتجارة الخارجية الذي يسهل حركة التجارة الخارجية وتعزيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية، حيث يعد النقل البحري وسيلة هامة لتسهيل عجلة التجارة الخارجية حيث أن أكثر من 80% من التجارة السلعية العالمية تنقل بحرا وتتم من خلال الموانئ الواقعة في مختلف مدن العالم.

تزداد حركة النشاط التجاري كلما كان الميناء بالمواصفات التي تسمح باستقبال أعداد وأحجام متفاوتة من السفن والبواخر والنقلات، وكانت هنالك بنى تحتية متكاملة وتكنولوجيات متطورة ومختلف العوامل الجاذبة لحركة النقل البحري، لتزداد بذلك إيرادات البلد المتحصلة من خلال حركة الصادرات والواردات، التي قد تعمل بشكل مزدوج على خفض تكاليف البضائع المستوردة والسلع الاستهلاكية والمواد الخام، وفي المقابل تمنح ميزة تنافسية للسلع الوطنية المصدرة، وتحقيق إيرادات من العملات الأجنبية ما يوفر موردا رئيسيا في تمويل النفقات وتحسين ميزان المدفوعات. تعمل الموانئ على دعم سيادة الدولة وتعزيز استقلالها الاقتصادي والسياسي ويمتجها دورا استراتيجيا مهما في موقعها بين الدول وتحتي أواخر العلاقات الدولية في المنطقة بمختلف اتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى العسكرية.

لا تقتصر أهمية الموانئ في النطاق الدولي فحسب، إنما تعمل وطنيا على تنمية المناطق المجاورة له وتحقيق مكاسب للمشاريع القريبة منه، فضلا عن زيادة حركة النقل البري وعوامل الجذب لمشاريع القطاع الخاص والربط بالسكك الحديدية وغيرها من القواعد الاستثمارية والتي التعتية التي ترفع من مكانة المناطق المنتمية للميناء. هذا و تزداد أهمية الموانئ كلما تميزت وانفردت بإضافة التجهيزات المتطورة إلى الميناء من خلال الإضافات التي تحققها الرقمنة والدكاء الاصطناعي والتقنيات التكنولوجية، التي تمنح له فرصة لزيادة الكفاءة الإنتاجية لمستقبل الموانئ، وتحديد الأهداف ورسم الخطط والعمل على تنفيذها بالشكل الملائم للثروة، فضلا عن الإدارة المتميزة في تنظيم العمل بالموانئ.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد السادس بن يحيى - جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية



مخبر حماية وترقية الأسرة وحقوق المرأة والطفل
بالتعاون مع مؤسسة ميناء جن جن - جيجل

ينظم الملتقى الوطني:

النظام القانوني للموانئ البحرية

يوم: 01 جوان 2023

بتقنية التفاعل المرئي عن بعد



أهداف الملتقى

- يهدف الملتقى إلى تبيان:
- الحدود القانونية للموانئ لضبط السلطات الممارسة فيه
 - الآليات القانونية للحفاظ على أمن الموانئ
 - مهام السلطة المينائية في الموانئ الجزائرية
 - أنشطات أو المهامات المينائية العامة منها والتجارية
 - الضوابط القانونية للاستثمارات الأجنبية في قطاع الموانئ
 - السبل الحديثة لإدارة الموانئ التي تسمح بتحقيق الدخول في إطار التنافسية العالمية من خلال التجارب الرائدة.

محاور الملتقى

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للموانئ البحرية

- 1- الحدود القانونية للموانئ (التعريف بالموانئ، الأملاك العمومية المينائية والبحرية، أنواع الموانئ، النهايات المينائية)
- 2- أنظمة تسيير الموانئ (على المستوى الوطني والدولي)

المحور الثاني: الإطار القانوني لاستغلال الموانئ

- 1- الهيئات الوطنية والدولية المكلفة باستغلال الموانئ (السلطات المينائية، المؤسسات العمومية، الشركات الاستثمارية الدولية).
- 2- الخدمات العامة في الموانئ (تطوير الأملاك العمومية المينائية، الصيانة، الخدمات المقدمة للسفن التجارية).
- 3- النشاطات التجارية في الموانئ (الفطر، المناولة المينائية...)
- 4- الشراكة الأجنبية في قطاع الموانئ.

المحور الثالث: أمن المنشآت المينائية والسفن

- 1- القواعد الدولية والوطنية لأمن السفن والمنشآت المينائية
- 2- دور الإدارة البحرية في ضمان أمن الموانئ.

المحور الرابع: الأساليب الحديثة لإدارة الموانئ

- 1- حوكمة إدارة الموانئ
 - 2- لوجيستيات إدارة الموانئ
 - 4- التنظيم القانوني لجودة إدارة الموانئ
 - 5- إدارة الموانئ الذكية (SPSS، الرقمنة...)
- المحور الخامس: التجارب الحديثة (الرائدة) في إدارة الموانئ
- موانئ دبي، موانئ سنغافورة

هيئات الملتقى



(مدير جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل)

المشرف العام على الملتقى: د/ بوبينة نبيل

(عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية).

رئيس الملتقى: د/ بوشكويه عبد الحليم (مدير مخبر البحث).

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: د/ حصايم سميرة.

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: د. عمار فيصل.

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى

د. بوتوشنت عبد النور. جامعة تيزي وزو	أ/د/ كاملي مراد جامعة جيجل
د. بوعش وافية. جامعة جيجل	أ/د/ خشمون مليكة جامعة جيجل
د. بن حمو فتح الدين. مركز جامعي مفتية	أ/د/ إزليل الكاهنة. جامعة تيزي وزو
د/ حوياء حياة. جامعة وهران	أ/د/ خلافا فتح جامعة جيجل
د/ بو الخضرة نورة. جامعة جيجل	أ/د/ فاشي غلال. جامعة البليدة2
د/ حايك فاطمة. جامعة جيجل	أ/د/ بن عمار محمد. جامعة تلمسان
د/ لعمامري عصاف. جامعة تيزي وزو	أ/د/ جديوم كمال. جامعة بومرداس
د/ عبد الله ليندة. جامعة جيجل	د/ بوشكويه عبد الحليم جامعة جيجل
د/ كرمي ريمة. جامعة جيجل	د/ هاشمي حسن، جامعة جيجل
د/ مخلوفي مليكة. جامعة تيزي وزو	د/ موكة عبد الكريم، جامعة جيجل
د/ ترفيم رشيد. جامعة جيجل	د/ رواجة نادية. جامعة جيجل
د/ دوان فاطمة. جامعة تيزي وزو	د/ بن عيسى حياة. جامعة تلمسان
	د/ ناجي زهرة. جامعة بومرداس

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى

د/ سيباب حكيم- د/ حصايم سميرة - أ/ يحيى عبد الحلي - د/ شويط صباح
السيد/ شكرد برهان الدين- السيد/ لوئيس أمين

شروط المشاركة

- 1- أن يكون البحث في أحد محاور الملتقى.
- 2- الالتزام بقواعد البحث العلمي في التحرير والتوثيق.
- 3- يشترط أن يكون البحث أصيلا لم يتم نشره أو إلقاؤه في مناسبات علمية سابقة.
- 4- أن تكون المداخلات بالعربية، الإنجليزية، الفرنسية.
- 5- تكتب المداخلات باللغة العربية بخط 14 Simplified Arabic وباللغات الأجنبية 12 Time new roman
- 6- ترفق المداخلات باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية، وترفق المداخلات باللغة الأجنبية بملخص باللغة العربية.
- 7- تدرج البوامش في آخر البحث أوتوماتيكيا، حجم الخط 12.
- 8- تراوح صفحات البحث من 12 إلى 20 صفحة بصيغة A4.
- 9- ترسل المداخلات كاملة في الأجل المحددة
- 10- تخضع جميع المداخلات للتحكيم العلمي للجنة العلمية للملتقى، ويبلغ القبول أو الرفض لأصحابها بالبريد الإلكتروني.
- 11- لا تقبل المداخلات المشتركة ما عدا طالب الدكتوراه إجباريا مع الأستاذ المشرف، ولا يتم تقديم أكثر من مداخلات.
- 12- تشر المداخلات في كتاب أشغال الملتقى.

مواعيد هامة

* آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة: 18 ماي 2023.

* الرد على المداخلات المقبولة: 27 ماي 2023

ترسل المداخلات عبر الإيميل التالي:

portsmaritimes2023@gmail.com

استمارة المشاركة

الاسم واللقب:
الرتبة العلمية:
الموسسة المستخدمة:
التخصص:
البريد الإلكتروني:
المحور:
عنوان المداخلات:
ملخص المداخلات:
Abstract :